DANISH REFUGEE COUNCIL

DURABLE SOLUTIONS PLATFORM

MERCY LAND
Organization For Sustainable Development
منظمة أرض الرحمة للتنمية المستدامة

آفاق شبابية
مؤسسة آفاق شبابية
Afaq Shababia Foundation

H.O.R.D

الحصول على المساعدة أثناء النزوح داخليًا

كيف عاش النازحون داخليًا في العراق وسوريا واليمن تجربة الوصول إلى الخدمات والمساعدات أثناء النزوح

نيسان ٢٠٢٤

شكر وتقدير

المؤلف
المؤلف الرئيسي لهذه الورقة هو ماثيو هيمسلي (المجلس الدنماركي للاجئين - الشرق الأوسط). تم إجراء البحث من قبل زملاء من منظمة ASF اليمن، ومنظمة حواء، ومنظمة ميرسيلاند، وموظفي المجلس الدنماركي للاجئين.

يود المجلس الدنماركي للاجئين أن يشكر إياد مهدي، وصباح أحمد، والدكتورة بثينة محمود عباس، و إيمي رودجرز على مساهمتهم في مراجعة وتحرير الورقة.

التصميم
داليا خروفه (المجلس الدنماركي للاجئين - الشرق الأوسط)

صورة الغلاف
محمود الفلسطيني (مستشار - اليمن)

MINISTRY OF FOREIGN AFFAIRS OF DENMARK
Danida

تم إنتاج هذا الورقة بدعم مالي من وزارة الخارجية الدانمركية. لا ينبغي أن تؤخذ الآراء الواردة هنا، بأي شكل من الأشكال، لتعكس الرأي الرسمي لوزارة الخارجية الدانمركية، كما أن وزارة الخارجية الدانمركية ليست مسؤولة عن أي استخدام قد يتم من المعلومات الواردة فيه.

محتوى

مُلخص تنفيذي ١

المقدمة ٢

إمكانية الوصول إلى الخدمات ٣

الحصول على مساعدات المعونة ٦

الحل الأمثل لمشكلة النزوح ١٠

الاستنتاجات ١٢

تنويه

تتم مشاركة جميع دراسات الحالة والصور الفوتوغرافية الواردة في هذا التقرير بموافقة, وتم تغيير الأسماء عند الطلب لحماية خصوصية الأفراد وسلامتهم. يضمن المجلس الدنماركي للاجئين (DRC) سلامة هذه القصص مع إعطاء الأولوية لأمن الأشخاص الذين نساعدهم.

مُلخص تنفيذي

يعمل المجتمع الدولي للمساعدات بشكل جديّ لتعزيز استجابته لظاهرة النزوح الداخلي, وذلك من خلال تقديم فرصة فريدة من نوعها لهذا المجال عبر برنامج عمل تم نشره من قبل الأمين العام للأمم المتحدة, وذلك للنظر في كيفية تحسين عملية تقديم الخدمات للأفراد الذين يسعون لإيجاد حلول لنزوحهم, كما يركز أيضًا على دور الدول المسؤولة عن تقديم الخدمات لسكانها المتضررين من حالات النزوح.

بالإضافة إلى ذلك, فإن برنامج العمل هذا يرتكز بشكل أساسيّ على مكاتب المنسق المقيم للأمم المتحدة على المستوى القطري, والذي يؤدي بدوره إلى التركيز على الاستجابة التنموية, ولكنه في الوقت نفسه يحدّ من اهتمامه بأدوار المستجيبين الإنسانيين طوال مرحلة النزوح, ومن جهة أخرى, فإن ذلك قد أدى إلى مشاركة المجتمع المدني والأشخاص النازحين أنفسهم بشكل محدود في هذا النهج.

وتهدف هذه الوثيقة إلى استكشاف الطريقة التي عملت بها الاستجابات الأخيرة للنزوح الداخلي في الشرق الأوسط على ضمان الوصول العادل إلى الخدمات والمساعدات للنازحين داخلياً, بالإضافة إلى الوكالة التي يرى النازحون أنها ساهمت في حصولهم على المساعدة اللازمة, ويتم ذلك من خلال التركيز على التوصيات المدرجة في برنامج العمل لتعزيز الوصول العادل إلى الخدمات العامة والمساعدات, واستنادًا إلى رؤى الممارسين حول أكثر المخاوف انتشارًا بالنسبة للنازحين الداخليين, أجرى هذا البحث محادثات مع النازحين الداخليين والأشخاص الذين يسعون للعودة إلى العراق وسوريا واليمن بهدف فهم تجاربهم.

تشير النتائج إلى الحاجة لتحسين الاستجابات, والذي بدورها تشير إلى وجود نهج غير متسق في كيفية قدرة النازحين على الوصول إلى الخدمات الأساسية في الدولة مثل المياه والتعليم, ومدى صعوبة إعادة إصدار الوثائق المفقودة, مما يشكل عائقاً كبيراً أمام العيش الكريم خلال فترة النزوح. بالإضافة إلى وجود اختلافات جغرافية لها الدور الكبير في التأثير على الوصول إلى المساعدات, حيث تواجه بعض المواقع مستويات أعلى من النزاع, أو تواجه مستويات مختلفة من الوصول للجهات الفاعلة الدولية والوطنية في مجال تقديم المساعدات, كما أفاد المستجيبون أنهم يجدون عادةً استجابات المساعدة مربكة للتعامل معها, نظرًا للتسجيل المتكرر لتلقي المساعدة من مختلف المؤسسات والقلق من ضعف التنسيق بين وكالات الإغاثة لضمان توفير المساعدة بشكل عادل وفي الوقت المناسب.

عندما تمّت مناقشة فئة محددة من النازحين داخليًا فيما يتعلق بنواياهم المستقبلية, أبدى معظمهم رغبتهم القوية في العودة إلى وطنهم في نهاية المطاف, حتى وإن كانت هذه الرغبة ليست الخيار الذي يفضله الفرد.

مع كل هذه البلدان التي تشهد نزاعات, لوحظ مدى إدراك العديد من النازحين داخليًا, وخاصة الرجال دون سن الثلاثين, لكيفية شعورهم بأنهم يُعاملون أولاً كتهديد أمني عوضًا عن كونهم مواطنين في بلادهم, مما جعلهم يشعرون بالمزيد من التهميش في المجتمع.

لذا, يمكن اتخاذ خطوات كثيرة لتحسين الوصول إلى الخدمات والمساعدات, بدءًا من المرحلة الأولى للاستجابة التي يتم تنسيقها من خلال الهياكل الإنسانية, وينبغي لمكتب المستشار الخاص المعني بالنزوح الداخلي والمنسقين المقيمين في البلدان ذات الصلة الاستمرار في جلب خبرات المجتمع المدني والنازحين أنفسهم لإثراء استجاباتهم الحالية والمستقبلية, في حال كان الهدف هو ضمان تحقيق أهداف خطة العمل بنجاح.

المقدمة

نشر الأمين العام للأمم المتحدة في حزيران 2022 خطة عمل بشأن النزوح الداخلي، وذلك في أعقاب تشكيل فريق رفيع المستوى لأجل النزوح الداخلي في عام 2019، مشيرًا إلى أنّ عدد النازحين داخليًا قد تضاعف خلال أكثر من عقد من الزمن وأنّ "اتباع النهج نفسه لم يعد أمرًا مجديًا"، لا سيما مع اقتراب المجتمعات المتضررة من النزوح من نقطة الانهيار.[١] تدور خطة العمل حول ثلاثة أهداف شاملة تتمثل في منع أي نزوح جديد ودعم التوصل إلى حلول دائمة للنزوح الداخلي، بالإضافة إلى تعزيز الحماية ومساعدة النازحين داخليًا.

لقد أسفرت النزاعات طويلة الأمد في كل من العراق وسوريا واليمن إلى معدلات متقدمة من حالات النزوح الداخلي في كل من هذه البلدان، ففي الوقت الراهن بلغت ما نسبته 6.8 مليون في سوريا[٢] و4.5 مليون في اليمن،[٣] وأكثر من مليون في العراق، وعلى الرغم من تسجيل المنظمة الدولية للهجرة لحوالي 5 ملايين شخص كأشخاص عائدين من النزوح، ولكن لا يزال العديد منهم لديه احتياجات مرتبطة بنزوحهم، حيث يعاني ملايين الأشخاص[٤] من النزوح لعدة سنوات - كما أن التوصّل إلى حل دائم يبدو حلمًا صعب المنال بالنسبة للكثيرين منهم. ينص المبدأ الأول من المبادئ التوجيهية للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بشكل واضح على أنّه أثناء حالات النزوح "يجب أن يحصل النازحون داخليًا على قدر متساوٍ من الحقوق والحريات التي يتمتع بها الأشخاص الآخرون في بلدانهم بموجب القانون الدولي والمحلي"؛ ومع ذلك،[٥] عندما يكون البلد طرفا في النزاع؛ فمن الممكن أن يستنفذ هذا البلد موارده وغالبًا ما يؤثر ذلك على سياساته تجاه مواطنيه.

تعتمد هذه الوثيقة على حلقات النقاش المركزة التي تناولت كيفية مساهمة الاستجابة للنزوح الداخلي في العراق وسوريا واليمن في ضمان الوصول العادل للخدمات والمساعدات للنازحين داخليًا، بالإضافة إلى الوكالة التي يرى النازحون داخليًا أنها ساهمت في حصولهم على المساعدة اللازمة وفي المناقشات المتعلقة بنزوحهم مع أصحاب السلطة. تهدف الوثيقة إلى تسليط الضوء على المجالات المحتملة للنقاشات لمواصلة تعزيز استجابات النزوح الداخلي بدلاً من أن يتم تعميمها على تجارب كافة النازحين داخليًا في البلدان الثلاثة، حيث أنها أُعدت استنادًا إلى 13 حلقة نقاشية مركزة (5 في العراق و4 في كل من سوريا واليمن) وضمت 219 مشاركًا، بما في ذلك 102 إناث - حيث كانت أربع جلسات مخصصة للإناث فقط. عُقدت حلقات النقاش المركزة في اليمن ضمن المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة المعترف بها دوليًا وعقدت في سوريا كذلك ضمن المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة. وضمن هذا السياق، لا يمكن تعميم التقرير بأكمله على كافة الاستجابات.

وضع برنامج العمل توصيات واضحة، حيث تشير التوصية 24 إلى حاجة الدول إلى ضمان وصول النازحين داخليًا إلى الأنظمة والخدمات العامة، كما تدعو التوصية 29 إلى تعزيز المساءلة أمام النازحين داخليًا، بينما أكدت التوصية 30 على أهمية الاستجابات الموجهة محليًا لمواجهة للنزوح. بالإضافة إلى ذلك أبرزت التوصية 31 الحاجة إلى وضع أسس للحلول في مراحل مبكرة خلال الاستجابات. سُئل المشاركين في حلقات النقاش المركزة حول كيفية تلقيهم الدعم من السلطات ووكالات المساعدة، وكيف نجحوا في التأثير على المساعدات التي يتلقونها، وما إذا كانوا يعتقدون أن لديهم الفرصة لمناقشة نواياهم المستقبلية.

أوضح الأمين العام للأمم المتحدة بأنّه سيتم العمل على تنفيذ برنامج العمل في البلدان بشكل أساسي من خلال وظيفة المنسق المقيم للأمم المتحدة وبدعم من مستشار خاص بالنزوح الداخلي ومكتبه وذلك خلال الأعوام 2022 و2024. يؤدي توجيه الاستجابة إلى مكتب المنسق المقيم إلى إعطاء الأولوية للاعتبارات المتعلقة بالحلول ضمن الاستجابات الإنمائية، أما في سياق الشرق الأوسط، في حين أن العراق واليمن "بلدين يتم التركيز عليهما" بالنسبة للمستشار الخاص، فإن سوريا - التي تتمتع بأعلى عدد حالات للنازحين الداخليين في العالم - ليست ضمن هذه البلدان التي يتم التركيز عليها. في حين تحظى هذه المسألة باهتمام كبير من قبل القيادة العليا لدى لأمم المتحدة؛ إلا أنه لم تحدد عملية تنفيذ برنامج العمل آلية إشراك المجتمع المدني أو النازحين أنفسهم في تحسين الاستجابات على نحو واضح، ومن المرجو أن تصبح تجارب النازحين داخليًا جزءاً أساسيًا من تنفيذ برنامج العمل في الوقت الراهن وفي المستقبل. بالنظر إلى أن تجارب النازحين هي تجارب شخصية؛ فمن الممكن أن تتباين حتى وإن كانت تحدث في المواقع ذاتها، إلا أنّه سيكون من الجيد تحديد بعض الاتجاهات الرئيسية لتحسين استجابات النزوح الداخلي مستقبلا.

١ خطة العمل بشأن النزوح الداخلي (un.org) EN.pdf
٢ وثيقة النظرة العامة على الاحتياجات الإنسانية في الجمهورية العربية السورية لعام 2023 | العمل الإنساني
٣ وثيقة النظرة العامة على الاحتياجات الإنسانية في اليمن لعام 2024 (كانون الثاني) | مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (unocha.org)
٤ مصفوفة تتبع النازحين في العراق (iom.int) (تم الوصول إليه عندما كان آخر تحديث في 31 كانون الأول 2023)
٥ المبادئ التوجيهية بشأن النزوح الداخلي (interagencystandingcommittee.org)

إمكانية الوصول إلى الخدمات

يعد الوصول إلى الخدمات العامة أمرًا بالغ الأهمية للنازحين داخليًا؛ وذلك لكي يتمتعوا بحياة كريمة وللحد من مخاطر الحماية، إلى جانب منحهم الفرصة للاعتماد على أنفسهم، وكجزء من المسار للوصول إلى حل دائم أيضًا. ومع ذلك، فقد حدد النازحون داخليًا في كافة البلدان الثلاثة تحديات كبيرة تُعيق عملية الوصول إلى الخدمات التي يعتمدون عليها هم وأسرهم. أشار بعض المشاركين، خاصة ممن هم دون سن الثلاثين، إلى شعورهم بأنهم يُعاملون في البداية كتهديد أمني، مما حدّ من إمكانية وصولهم إلى الخدمات - والمساعدات - في بداية فترة النزوح.

ظهرت العديد من المخاوف المتعلقة بحرية التنقل وبالتالي الوصول إلى الخدمات وفرص كسب العيش والأسواق، حيث برزت اختلافات بين أولئك الذين في المخيمات - حيث واجه بعضهم صعوبات في مغادرة المخيم - وبين الآخرين الذين واجهوا تحديات في المرور عبر نقاط التفتيش، بغض النظر عما إذا كانوا نزحوا إلى المخيمات أو إلى المناطق الحضرية.

شهدت المنطقة تباينًا في القدرة على إعادة إصدار الوثائق المفقودة، حيث شعر النازحون في المخيمات في اليمن أنّ إدارة المخيمات غالبًا ما كانت أكثر استجابة في دعم الوصول إلى الوثائق، إلا أنّه لوحظ وجود اختلاف بالنسبة للأشخاص الذين نزحوا عبر حدود الحكومة المحلية، بما في ذلك في اليمن، حيث أشار كل من الإناث والذكور المشاركين أنّهم واجهوا "صعوبة كبيرة في إصدار بدل فاقد لبطاقاتهم الشخصية" بسبب نزوحهم من مناطق أخرى. في سوريا، أدت عدم القدرة على الحصول على الوثائق إلى الحد من إمكانية الحصول على مساعدات المعونة، "نظرًا لأنّنا لم نتمكن من إثبات [عقد الإيجار]، لم نتمكن من الحصول على أي مساعدة جيدة " (أنثى، 31-60 عامًا، نازحة إلى اللاذقية). ويرتبط هذا بالنتائج السابقة في العراق، حيث سلطوا النازحون الضوء على عدم إمكانية الوصول البيروقراطية للنظام الحالي باعتباره عائقًا رئيسيًا أمام استبدال الوثائق المفقودة أو الوصول إلى وثائق جديدة.[٦]

واجهت السلطات المحلية عدة تحديات في توفير الاستجابة للسكان النازحين داخليًا، حيث قُيدت الميزانيات في كثير من الأحيان، ولكن أثناء النزاع النشط، خُصصت نسبة أكبر من موارد الدولة للجهود العسكرية، مما أجبر السلطات المحلية على اتخاذ قرار بشأن ما إذا كان يجب تمويل توفير الخدمات أم جهود النزاع. قد تكون الحوارات مع السلطات المحلية ضرورية لاستكشاف المزيد، ومع ذلك، يوجد افتراض قائم من تجارب المنظمات الوطنية في المجتمع المدني بأنه لا يتم توفير أي موارد إضافية من الحكومة الوطنية للحكومة المحلية لأغراض توسيع نطاق الخدمات، ومن المرجح في المقام الأول أن يدعم تمويل المساعدات الإنسانية إعداد برامج وكالات المساعدات عوضًا عن دعم تقديم الخدمات المحلية. على الرغم من أن مخصصات الإعانات الاجتماعية لم تكن منتشرة - بما في ذلك المساعدات الغذائية - في العراق واليمن على حد سواء، يبدو أن عبور الحدود يُسفر عن صعوبات أكبر في تلقي الدعم الذي كانوا يحصلون عليه قبل النزوح - مما يشير بشكل محتمل إلى التحديات في التنسيق بين الحكومات المختلفة.

تعد هذه النقاط ذات صلة عند النظر إلى المستجيبين في الدول الثلاثة الذين أشاروا إلى صعوبة الوصول إلى التعليم وأبدت المشاركات هذه المخاوف بصورة أكبر من المشاركين. أشار النازحون داخليًا إلى مجموعة من التحديات التي يواجهونها في الوصول إلى التعليم؛ حيث أفاد البعض أنّ أطفالهم محرومون من الالتحاق بالمدارس في أماكن النزوح لمجرد كونهم نازحين داخليًا، بينما أشار آخرون إلى أنّه نظرًا لأنّ النزوح حال دون حضور الطلاب للامتحان المدرسي، فقد تم منعهم من الانتقال إلى المرحلة الدراسية التالية، بينما قال آخرون في مختلف المواقع أنّه تم قبول أطفالهم في المدرسة، إلا أنّهم أجبروا على دفع ثمن الكتب المدرسية والمستلزمات الأخرى التي يتلقاها المجتمع المضيف مجانًا.

وفي اليمن، أشار أحد المشاركين إلى أنّ الحكومة المحلية سعت بالفعل إلى إنشاء مدارس لأطفال الصف الابتدائي، إلا أنّها لم تتمكن من توفير القدرة الاستيعابية بما يتلاءم مع عدد الأطفال النازحين. كان يوجد أمثلة إيجابية أيضًا، بما في ذلك مدينة عدن(اليمن) وحلب (سوريا)، حيث سمحت السلطات التعليمية المحلية للطلاب بالذهاب إلى المدرسة - بعد محادثات مع العائلات النازحة داخليًا. ومع ذلك، رغم السماح لهم بمواصلة التعليم، فإنه لا يزال يوجد عقبات في النظام، حيث لم يتمكن بعض الطلاب في بعض المواقع من الحصول على الشهادات حتى يقدموا الوثائق، ولم تكن كافة العائلات قادرة على حل هذه المعضلة.

كما تم الإشارة أيضًا إلى التحديات التي تواجه عملية الوصول إلى الرعاية الصحية، حيث أشار المشاركون في

٦ الحياة في الهامش (drc. ngo - eng)

كثير من الأحيان إلى توفر الخدمات بشكل جزئي - على سبيل المثال عدم شمول الأدوية - أو التمييز عند الانتفاع من خدمات الرعاية الصحية إلى جانب وجود تأثيرات متعلقة بالنوع الاجتماعي، على سبيل المثال، أبلغت النساء الحوامل عن تلقي تعليقات تتسم بالتمييز من الممرضات كونهن حوامل أثناء النزوح.

برزت مسألة الوصول إلى المياه والكهرباء من قبل النازحين في المخيمات على وجه التحديد - مع تسليط الضوء على توسيع نطاق الأنظمة لتتضمن مناطق معينة لم تصلها المياه والكهرباء. أما في المخيمات في اليمن، لوحظ أن "المجتمع المضيف القدرة على الوصول إلى شبكات المياه، في حين يتعين على النازحين السفر... للحصول على المياه" (أنثى، 16-30). وبالنسبة لكليهما، لوحظ وجود زيادة في التكاليف - أو طلب دفع ثمن لما كان يتم توفيره مجانًا في المنزل – كما لوحظ أنّ "توصيل الكهرباء من الكابل الرئيسي يستلزم دفع مبلغ معين من المال" (أنثى 16-30 سنة)، وبحسب المشاركين النازحين في العراق "... واضطررنا إلى دفع مبلغ كبير من المال مقابل بعض الخدمات، مثل الماء والكهرباء، التي كنا سابقا نحصل عليها بالمجان". تمت الإشارة أيضًا إلى نوعية الخدمات، حيث يُنظر إلى الكهرباء على أنها خطر على الصحة والسلامة، على سبيل المثال من خلال الحرائق في المخيمات التي يُعتقد أنها ناجمة عن سوء التركيب.

سلطت حلقات النقاش المركزة المخصصة للنساء فقط الضوء على النقص الملحوظ في الوصول إلى الخدمات عند النزوح مقارنة بالمناقشات المختلطة أو التي تقتصر على الذكور فقط، مع احتمال مناقشة النساء أيضًا لموقع الخدمات الحكومية. أوضحت النساء النازحات في العراق أنّ بعض الخدمات تقع في مناطق نائية، بالإضافة إلى أنّهن يخشين التعرض للتحرش؛ ولذلك اخترن في كثير من الأحيان عدم الوصول إلى هذه الخدمات، أو تقييد وصولهم إليها.

كان يوجد مزيج من الاستجابات عندما يتعلق الأمر بالقدرة على مناقشة الخدمات اللازمة مع الحكومة، وما هي نتيجة تلك المناقشات. شعر النازحون داخليًا خلال المناقشات أنّ الحكومة المحلية بذلت جهودًا محدودة لتوسيع نطاق تقديم الخدمات لتلبية المتطلبات المتعلقة بزيادة حجم السكان، أمّا في لحج في اليمن، أشار أحد المشاركين إلى أنّ "هناك نقص في أعضاء هيئة التدريس لبعض الصفوف، فضلا عن النقص في المستلزمات المدرسية" (أنثى، 16-30 سنة)، بينما أشار المشاركون في درعا إلى أنّه لم يتم زيادة العناصر الأساسية التي توفرها البلد "مثل أسطوانات الغاز والخبز" (أنثى 16-30 سنة)، كما أشار المشاركون في العراق الذين نزحوا إلى صلاح الدين وتكريت إلى أنّه "لم يتسنى لنا الوصول إلى أي من خدمات المنظمة الحكومية، حيث كانت خدمات المجتمع المضيف على مستوى أفضل بكثير" (العديد من الذكور، 16-30).

كان يُنظر في اليمن إلى الوحدة التنفيذية بشكل عام (الإدارة التابعة للحكومة المعترف بها دولياً والمسؤولة عن شؤون النازحين داخلياً) على أنّها مُستجيبة ويسهل الوصول إليها؛ على الرغم من أنّ هذا لم يُترجم بالضرورة في المناطق الحكومية الأخرى. تضمنت مجموعات المناقشة التي أجريناها في البلاد هذه العبارة "ناقش المسؤولين المحليين فقط المسائل التي طلبنا منهم تنفيذها بالفعل" (بحسب اثنتين من الإناث، 16-30 سنة)، في حين أفاد المشاركون في حلقات النقاش المركزة في أنّهم لم يجروا أي مناقشات مع المسؤولين الحكوميين حول الخدمات المُقدمة لهم.

كما أشار العديد من المشاركين إلى أنّه لم يكن يوجد أي رد على الاستفسارات، على الرغم من أنّ البعض أشار إلى قصور قدرة الحكومة "لا توجد استجابة، لأنّ الحكومة تحتاج إلى تبرعات الجهات المانحة" (أنثى، 16-30). ومع ذلك، أشار اثنان من المشاركين الذكور في أبين الذين تتجاوز أعمارهم 60 عام إلى أنّهم عقدوا اجتماعًا مع مدير المستشفى وتمكنوا من تخفيض قيمة تكاليف العمليات الجراحية البسيطة لأطفالهم؛ وذلك نتيجة لنزوحهم. أدت المعايير المتعلقة بالنوع النوع الاجتماعي إلى تجنب تعامل النساء مع السلطات بشكل مباشر، "هذا شأن الرجال، لم نشارك فيه أبدا" (أنثى 31-60 نازحة في درعا). كانت التقارير في العراق متضاربة، حيث أشار بعض المشاركين إلى التعامل الإيجابي مع السلطات المحلية، بينما أثار آخرون حقيقة أنهم يُنظر إليهم على أنهم جزء من داعش وأن السلطات لم تتناقش معهم حول الخدمات المقدمة. سلطت هذه الخبراء الضوء على الطابع الشخصي للنزوح وأن الاستجابة ضمن البلد يمكن أن تختلف جغرافيًا.

بالنسبة للعديد من النازحين داخليًا، لوحظ أيضًا أنّهم لم يكونوا على دراية بالخدمات التي كانت تتلقاها المجتمعات المضيفة؛ وذلك بسبب القيود المفروضة على الحركة أو الحاجة إلى العيش في المخيمات، وبالتالي لم يعرفوا كيف تمت معاملتهم بالمقارنة،

على الرغم من أنّه يعتقد بعض النازحين داخليًا أنّ المجتمع المضيف سيأخذ بعض مساعدات المعونة المرسلة إلى المخيمات.

لقطة: اليمن

تواجه مدرسة النهضة التي يقودها مديرها رشيد سليمان (01) في الحديدة, اليمن, تحديات غير مسبوقة. وقد ارتفع عدد الطلاب في المدرسة بسبب وصول 155 أسرة نازحة منذ بدء الأزمة. وباعتبارها المدرسة الوحيدة العاملة في المنطقة بعد تدمير مدرسة مجاورة, تعاني مدرسة النهضة من الاكتظاظ الشديد.

"عندما تدخل الفصول الدراسية, تلاحظ على الفور نقص الأكسجين بسبب كثرة عدد الطلاب" - راشد

والوضع كارثي في صفوف الصف الأول حيث ينقسم 300 طالب إلى ثلاثة أقسام. ووفقاً للاستاذ رشيد, اضطرت المدرسة, بسبب افتقارها إلى المساحة, إلى إقامة فصول دراسية في المنازل المجاورة وفي أحد المساجد. بالإضافة إلى ندرة مساحات الفصول الدراسية, يقول الاستاذ رشيد إن المدرسة تعاني من نقص حاد في الكتب المدرسية, مما يؤدي إلى مواقف يتشارك فيها عشرة طلاب في كتاب واحد. إن تكلفة الدفاتر المدرسية, الباهظة الثمن للعديد من العائلات, تجبر العائلات النازحة على اللجوء إلى جمع وبيع الزجاجات البلاستيكية لتوفير ثمنها. ومع ذلك, فإن هذه المهمة تنطوي على مخاطر جسيمة, بما في ذلك التعرض للذخائر المتفجرة, والتي يمكن أن تؤدي إلى إصابات تهدد الحياة أو حتى الموت. وقال السيد رشيد إن هذا يسلط الضوء على التحديات المتعددة الأوجه التي تواجه التعليم في مناطق النزاع, حيث تندر الموارد, وغالباً ما يكون البقاء على قيد الحياة الأسبقية على التعلم.

الحصول على مساعدات المعونة

عندما يتعلق الأمر بتلقي المساعدة كجزء من الاستجابة الإنسانية، كان المشاركون في البحث في كافة أنحاء المنطقة واضحين حيال وجود عمليات تسجيل متعددة لتلقي المساعدات (بما في ذلك من وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية غير الحكومية والمنظمات المحلية)، وأنّ هذه العمليات لم تكن بالضرورة تؤدي إلى تلقي المساعدة. يتوافق هذا مع الملاحظات والانطباعات التي تلقتها المنظمات المُوقعة على هذه الوثيقة، حيث عمل موظفوها على تسجيل مشاعر الإحباط بشكل منتظم نتيجة إجراء العديد من التقييمات المماثلة، دون تلقي نفس مستوى المساعدة.

أشار العديد من المشاركين إلى أن المعلومات المطلوبة لملء النماذج صعبة، وأن المنظمات المختلفة تطلب معلومات مختلفة، كما فقد بعض الأشخاص المساعدة؛ نظرًا لعدم مشاركة البيانات بين منظمات الإغاثة. ذكر أحد الأشخاص، على سبيل المثال، أنّه تلقى مساعدة نقدية من إحدى وكالات المعونة، ولكن عندما تم سحب تلك المساعدة وجاءت منظمة أخرى لتقديم مساعدة نقدية، لم يتلق أموالا نقدية من هذه المنظمة، مما دفعه للاعتقاد أنّ المنظمة الثانية ظنت أنّه لا يزال يتلقى مساعدة نقدية.

صرحت نازحتان من درعا في سوريا (يتراوح عمر الأولى بين 16-30 عام، بينما يتراوح عمر الأخرى 31-60 عام) من مناطق مختلفة "اضطررت إلى التسجيل أكثر من مرة، إلا أنني لم أتلقى المساعدة اللازمة". في حلب، قال أحد المشاركين الذي لا يزال نازحًا في المدينة "جمعوا بياناتنا وسجلوها... حيث كانت الإرشادات غير واضحة وتخضع لتعديل مستمر".

بينما أشار المشاركين في العراق إلى أنهم اضطروا إلى التسجيل في مناسبات متعددة نتيجة التغيير المتواصل في الموظفين، وأن مختلف الهيئات تقدم خدمات مختلفة، مما دفعهم إلى التسجيل في عدة مناسبات.

لاحظ العديد من المشاركين في اليمن أن مكان تهجيرهم كان له تأثير "لم نتلقَ المساعدة بسبب عدم إقامتنا في المخيم، بينما تلقى النازحون في المخيمات المساعدة" (إناث، 16- 30 عام)، و" لأنني كنت مستأجرة في بداية نزوحي، لم يتم منحي المساعدة، إلا أنه عندما دخلت المخيم وسجلت بياناتي... حصلت على المساعدة" (إناث، 16-30 عام). بالنسبة للمقيمين في المخيمات، كانت زيارة المنظمات للمخيمات واستخراج المعلومات مباشرة يُعتبر أمرًا مرتبطًا بتقديم المساعدة بشكل أسرع.

لقطة: العراق

طالبة، البالغة من العمر 53 عاماً من ديالى بالعراق، اجتازت مياه النزوح المضطربة عدة مرات، مما أثر بشكل عميق على حياة أسرتها.

الضائقة المالية الناجمة عن النزوح أجبرتها على اتخاذ القرار المؤلم بإنهاء تعليم أطفالها، وقالت: "أجبرت أطفالي على ترك دراستهم لأن وضعنا المالي كان سيئاً، ولم نتمكن من تلبية احتياجاتهم".

وعلى الرغم من هذه التحديات، وجدت طالبة طرقًا لدعم احتياجات أسرتها وزوجها الطبية من خلال الخبز وصناعة الأفران الفخارية. ومع ذلك، فإن الخسائر العاطفية والنفسية الناجمة عن فقدان ابنها بسبب العنف والتعامل مع السكتة الدماغية والشلل الرباعي التي أصيب بها زوجها كانت مدمرة: "كل هذا دمر نفسيتي وأصابني بالمرض".

وبقدرة الصمود، عادوا إلى وطنهم، بهدف إعادة بناء حياتهم، إلا أنهم واجهوا المزيد من العقبات. وأضافت: "بعد عودتنا إلى منازلنا، كنا نأمل بحياة أفضل، لكن كل العوامل لا تساعد على ذلك لعدة أسباب، منها فقدان منازلنا وأراضينا الزراعية"، مسلطة الضوء على النضال المستمر ضد عدم الاستقرار وفقدان الأراضي. ممتلكاتهم. وتؤكد قصة طالبة الحاجة الملحة إلى الدعم المستهدف لمساعدة الأسر النازحة مثل أسرتها على التعافي وإعادة البناء، مع التركيز ليس فقط على المساعدات المالية والنفسية ولكن أيضًا على المساعدة في استعادة المنازل وسبل العيش من أجل مستقبل مستدام.

باستثناء بعض الحالات، لم يُعتبر تلقي المساعدة في الوقت المناسب شائعًا في معظم حلقات النقاش المركزة في بداية فترة النزوح، وغالبًا لم تصل المساعدة المطلوبة، حيث صرحت إحدى المجموعات في العراق أن الخيام وصلت سريعًا في حين أن المستلزمات الإضافية كانت محدودة بما في ذلك نقص في الفراش والمراحيض والأغذية. أخبرنا أحد النازحين في درعا "لقد بقينا لعدة أيام دون بطانيات، حيث أن المساعدات تأخرت" (أنثى، 31-60 عام)، في حين أكد مشاركان من اليمن أن المنظمات لم تستجب بشكل فوري لطلباتهم، مما تركهم دون وصول إلى المساعدات لمدة تتراوح بين أربعة إلى ستة أشهر بعد نزوحهم.

إلا أنه عندما يتعلق الأمر بمعرفة نوع المساعدات التي يمكن طلبها من وكالات المساعدة لصالح النازحين الداخليين، كان النازحون غالبًا غير مدركين لمدى تنوع المساعدات المتاحة. "إننا غير مدركين للمساعدات حتى يتم الإعلان عن الخدمات والمساعدات وتقديمها في المخيم" (أنثى،31-60 عام، خانقين، العراق)، "لم نكن على علم بمدى تنوع المساعدات أو الخدمات التي سيتم توزيعها" (ثلاث إناث،31-60 عام، نزحن إلى درعا)، بينما صرح غالبية المشاركين في حلقات النقاش المركزة في أَبْيَن باليمن أنهم لم يكونوا مدركين لنوع المساعدات المقدمة حتى يوم التوزيع. يتمتع المشاركون في عدن بوعي أكبر حيال المساعدات المتاحة "يتم إشعار ممثل المخيم بالمساعدات، ثم يقدمون لنا الإرشادات اللازمة حول كيفية استخدام هذه المساعدات" (أنثى، 16-30 عام). كان يوجد في كثير من الأحيان اعتقاد بأن المساعدات المقدمة ليست في الواقع ما يحتاجه النازحون الداخليون، حيث أشار بعض المشاركين في أَبْيَن إلى وجود لوازم صحية بشكل واسع، في حين كان يعاني النازحون الداخليون من نقص في مواد المأوى لحمايتهم من أشعة الشمس.

تميزت كافة نقاشات حلقات النقاش المركزة بالوعي بشأن نوعية المساعدات المقدمة مع مرور الوقت، حيث كان المشاركون قادرين على إدراك أن "المساعدات الطارئة" تم إيقافها تدريجيًا وتمت إضافة أنواع مختلفة من المساعدات، بما في ذلك برامج التدريب المهني، لاستكمال عملية توفير المياه والأغذية بصورة مستمرة حيثما كان ذلك ضروريًا – "حصلنا على مساعدات طارئة مثل الأغذية والأدوية والخيام، قبل أن نبدأ بتلقي التدريب المهني لتعزيز مؤهلاتنا" (ذكر، 31-60 عام، نزح إلى العراق). إلا أن العديد من الأشخاص أشاروا إلى أن عدد قليل من الأشخاص تمكنوا من تلقي البرامج المصممة للانتقال إلى مرحلة ما بعد المساعدات الطارئة، بالإضافة إلى أنه في بعض الحالات بدا أنه يوجد تحول ضئيل في الدعم المقدم، "لم يتم إيلاء أي اهتمام خلال فترة الاستقرار إلى برامج إعادة التأهيل والتدريب المهني، كما لم تتم دعوتنا للمشاركة في تدريبات سبل كسب العيش" (أنثى، 31-60 عام)، "تؤثر مدة النزوح على مدى جودة المساعدات، حيث بدأت بكميات ونوعية جيدة، إلا أنها تلاشت بالكامل في السنوات الأخيرة " (ذكر، 31-60 عام سوريا).

أشار المشاركون في حلقات النقاش المركزة في اليمن إلى أن بعض الأشخاص تلقوا بعض الأصول لدعم أنشطة كسب سبل العيش في حين تلقى آخرون بعض التدريبات، إلا أنه غالباً لم يتلقى أحد الاثنان سوية مما يحد من فعالية التدخلات.

بينما أشار آخرون إلى امتلاك النازحين داخليًا بعض وجهات النظر المختلفة حول ما يرغبون به من جانب منظمات المساعدة، حيث يميل البعض إلى مواصلة تقديم مواد الإغاثة في حالات الطوارئ. كان يوجد بعض المخاوف بشأن استراتيجيات الاستهداف، على سبيل المثال في العراق "كانت دورات الخياطة وإعداد المعجنات مخصصة لنا، إلا أنه لم تحضر إلا امرأتان من النازحين وكان الباقي من المجتمعات المستضيفة" (بحسب اثنتين من الإناث، 31- 60 عام، نُزحوا إلى خانقين).

يوجد بعض المخاوف المماثلة بشأن الوصول إلى المساعدة في حلب، حيث قال أحد المشاركين "عندما سجلت لدورة تصفيف الشعر... كانت إحدى الشروط هي إتقان القراءة والكتابة، ونظرًا لعدم امتلاكي لهذه المهارات، لم أتمكن من الاستفادة من هذه الخدمة" (أنثى، 31- 60 عام)، ولم يتم تقديم أي برنامج بديل لدعم استئناف الأنشطة المدرة للدخل.

لاحظ المشاركون الفرق في جودة المساعدات التي تقدمها المؤسسات، الا أنها لم تكن موحدة لكل موقع، على سبيل المثال لم يوجد أي اتساق أو نمط معين في تفضيلات الأشخاص للدعم من المنظمات المحلية أو المنظمات الدولية غير الحكومية أو الأمم المتحدة، إلا أن بعض المشاركين في اليمن أشاروا إلى أن الوكالات العربية الخليجية تعمل على توفير المساعدات وفق معايير الجودة الممتازة. مع ذلك، أبدى العديد من المشاركين تفضيلهم للدعم من المنظمات الدولية،

"يمكننا شرح مشكلاتنا للزوار الأجانب... حيث أنهم سيستمعون إلينا" (أنثى، 31-60 سنة)؛ فيما يتعلق بالتمييز بين المساءلة أمام المنظمات الدولية والمحلية، يكون الاختيار لصالح الأولى كونها تعتمد على ضمان الدقة"، (أنثى، 31-60 سنة، عدن).

لقطة: سوريا

زين، امرأة من حلب مثقلة بالسرطان وترعى بناتها الست، وقد واجهت عمليات نزوح متكررة وسط الاضطرابات في سوريا. وعلى الرغم من هذه التجارب، بما في ذلك خسارة منزلها والتحدي المتمثل في ارتفاع أسعار المساكن، فقد وجدت راحة جزئية من خلال خدمات المساعدة المتاحة.

وعن المساعدة الصحية التي تلقتها، قالت زين: "كانت جيدة على مستوى معين، وخاصة المساعدة الصحية، سواء بالأدوية النفسية أو العلاج النفسي". وعلى الرغم من الفوضى، فقد وجدت عزاءها في الدعم النفسي وبرامج التوعية والحصول على الأدوية المجانية المقدمة أثناء نزوحها. قدمت هذه الخدمات ما يشبه الاستقرار وكانت حاسمة في إدارة صحتها. ومع ذلك، فإن الحصول على هذه المساعدات كان محفوفا بالصعوبات.

> **"قلة المعلومات الكافية عن المنظمات والجمعيات التي تقدم المساعدات وأماكن تواجدها، وعدم معرفة المعايير التي تستخدمها بشكل واضح". -زين**

إن نقص المعلومات، إلى جانب العقبات البيروقراطية في تأمين الوثائق اللازمة لإعادة تأهيل المنازل، يسلط الضوء على التعقيدات التي يواجهها النازحون في التعامل مع نظام المساعدات، مما يؤخر الدعم الأساسي. وعلى الرغم من هذه التحديات، فإن المساعدة التي تلقتها زين كان لها تأثير كبير على حياتها. وتؤكد: "المساعدة النفسية كان لها الأثر الكبير على صحتي وقدراتي على الحياة"، مثمنة الدعم النفسي وبرامج التوعية التي ساعدتها في إدارة حالتها. لكنها تشير أيضاً إلى وجود فجوة كبيرة، "لكن قلة المساعدات والإغاثة الصحية لمرضى السرطان هو ما يؤثر سلباً على حياتي". إن التأخير في الحصول على خدمات إعادة تأهيل المنازل بعد الزلزال، على الرغم من الجهود المجتمعية، يسلط الضوء على الحاجة إلى آليات مساعدة أكثر كفاءة وتعزيز التنسيق بين استجابات الدولة والمساعدات.

ولم يجلب الوصول إلى الخدمات الأساسية الراحة فحسب، بل جلب الأمل أيضًا. وتؤكد تجربة زين على دور المساعدات في التخفيف من تأثير الأزمة على النازحين، مع التركيز على أهمية الدعم المستمر لمساعدة النازحين على إعادة بناء حياتهم بكرامة واستقرار، والتغلب على حالات عدم اليقين بمساعدة الخدمات الأساسية.

فيما يتعلق بالمساءلة أمام السكان المتضررين، سعت بعض المنظمات لإبلاغ النازحين داخليًا عن نوع المساعدة التي يمكنهم تقديمها، إلا أن ثقة النازحين بقدرتهم على التأثير في برامج منظمات الإغاثة كانت متدنية بشكل عام، حيث أشار المشاركون في اليمن إلى صعوبة الوصول إلى استجابة الأمم المتحدة وتساءلوا طالما أنه لا يمكنهم مساءلة المنظمات المحلية؛ فإذن كيف سيمكنهم مساءلة المنظمات الدولية غير الحكومية ومنظمات الأمم المتحدة فيما يتعلق ببرامجها.

لقد اتضح ذلك بشكل كبير من خلال تعليقات العراق، "لا نملك أي فكرة عن كيفية التواصل مع المنظمة، ولا يوجد أي تواصل معها" (ذكر، 16-30 سنة) و "لا يوجد أي تقييمات أو مناقشات تتعلق بوضعنا خلال فترة النزوح" (ذكر، 31-60 سنة، سوريا). ومع ذلك، كان يوجد عدة أمثلة إيجابية في مناطق مختلفة ضمن الإقليم، مما يسلط الضوء على عدم اتساق تقديم المساعدات، "تواصلوا معنا بعد أن تلقيت آلة الخياطة كما قدموا لي أدوات أخرى لمساعدتي" (أنثى، 31-60 سنة، حلب)، "تواصلت معنا منظمة في خانقين للاستفسار عن تقييمنا لخدماتهم، حيث أجروا بعض التحسينات على خدماتهم لاحقًا" (أنثى، 31-60 سنة)، وقد أشار الذكور في حلقات النقاش المركزة في العراق إلى تجاربهم المختلفة في التعامل مع المنظمات الدولية والمحلية، إلى جانب قدرتهم على الوصول إلى المنظمات والتواصل معها.

لقطة: اليمن

في محافظة الحديدة باليمن، يواجه الأفراد النازحون مثل عبده سالم البالغ من العمر 40 عامًا حقائق الحياة القاسية باعتبارهم نازحين داخليًا يعيشون في مخيمات غير رسمية، حيث لا تزال الخدمات الأساسية بعيدة المنال. ويواجه عبده، الذي فر مع عائلته بحثاً عن الأمان، مهمة إعادة بناء حياته دون الوصول إلى الموارد الحيوية مثل المياه النظيفة والتعليم.

وبعد اضطرارهما إلى ضمان إعالة أسرته، تم تكليف ابنتي عبده، اللتين تبلغان من العمر 10 و11 عاماً، بجلب المياه - وهي رحلة محفوفة بالمخاطر بسبب التضاريس الغادرة التي كان عليهما اجتيازها.

ولم تعرضهم هذه المسؤولية الحاسمة لمخاطر جسدية فحسب، بل أثرت أيضًا بشكل كبير على صحتهم ونظافتهم، مما زاد من تعرضهم للأمراض. ويتناقض غياب الخدمات المقدمة للنازحين بشكل صارخ مع احتياجات أسرة عبده، مما يسلط الضوء على الفشل المنهجي في دعم السكان النازحين. على الرغم من الظروف الصعبة، فإن عبده ملتزم بتعليم أطفاله، ويجد عزاءه في مدرسة قريبة لا تزال في متناولهم. ومع ذلك، فإن القضية الأوسع المتمثلة في عدم إمكانية وصول النازحين إلى الخدمات الأساسية، مثل خزان برج المياه الذي تشتد الحاجة إليه، ترسم صورة قاتمة للإهمال والرقابة. من خلال قصة عبده، تصبح الفجوة الحرجة في تقديم الخدمات الأساسية للنازحين في اليمن واضحة بشكل مؤلم، مما يؤكد الحاجة الملحة لتدخلات مستهدفة لدعم صحة وسلامة وتعليم الأسر النازحة مثل أسرته.

> **"في كل ليلة قبل أن أنام، أشعر بالقلق من أمرين: توفير الطعام والماء" - عبده سالم**

الحل الأمثل لمشكلة النزوح

يمكن التوصل إلى الحل الأمثل لمشكلة النزوح عندما يتمكن النازحون داخليًا من الاستفادة من حقوقهم بشكل كامل وتغلبهم على أي احتياجات متعلقة بنزوحهم وإدماجهم في المجتمع، سواء في منطقتهم الأصلية أو في منطقة التهجير أو في أي مكان آخر. لذا، من المهم إبلاغ النازحين داخليًا بهذه الخيارات وأن تكون السلطات ووكالات المساعدة قادرة على تقديم المساعدات التي تسهم في تحقيق هذه النوايا، حتى وإن كانت البيئة الخارجية في ذلك الوقت غير مواتية للتواصل إلى حل. ومع ذلك، فقد كشف مشاركونا عن نهج غير متسق في كيفية مناقشة السلطات ووكالات المساعدات لنواياها مع النازحين الداخليين - حيث كان عدم الاتساق يختلف باختلاف المواقع ضمن نفس البلد، كما أنه له تأثير على النوع الاجتماعي.

على سبيل المثال، أشار المشاركون في أبين في اليمن إلى أن الأسئلة الموجهة لهم ركزت على إمكانية العودة إلى أوطانهم وأراضيهم الأصلية، في حين أنه لم يتم طرح الأسئلة المتعلقة بحق الاختيار بين العودة أو الإدماج في منطقة النزوح. ذكر المشاركون في مدينة الشرقاط في العراق، ممن نزحوا إلى عدة مواقع، أنه لم يناقش أحدًا معهم خططهم المستقبلية، في حين قالت إحدى النازحات في درعا: 'لم يُطلب منا أبدًا مشاركة أهدافنا المستقبلية أو... البحث عن حلول لوضعنا الحالي" (نازحتين في درعا) كما أكد كافة المشاركين في مأرب في اليمن بأنهم لم يتلقوا أي أسئلة تتعلق بخططهم المستقبلية.

أشار عدة مشاركين في حلقات النقاش المركزة إلى تواصل بعض المنظمات الدولية غير الحكومية معهم للاستفسار عن نواياهم، كما ذكر عدة مشاركين في أحد حلقات النقاش المركزة في العراق استفسار عدة منظمات عن خططهم المستقبلية والخدمات المطلوبة من المنظمة لمساعدتهم في حال أرادوا العودة إلى منازلهم - مثل المرافق الصحية والتعليمية. على الرغم من ذلك، فإن إمكانية أن تتخذ منظمات الإغاثة أي إجراءات بناءً على هذه المعلومات هو أمر غير واضح، لأن المناطق المحتملة للعودة قد لا تكون مناطق مشمولة ببرامج وكالات الإغاثة أو لا يمكنها الوصول إليها.[٧] وفقًا للروايات الأخرى، يواجه النازحون الداخليون في العراق تحديات مرتبطة باعتقادهم المتمثل بانتماء النازحين لتنظيم داعش (بعد نزوحهم من المناطق التي كانت تحت سيطرة داعش) والذي يؤدي الى النظر إلى السلطات كعائق رئيسي يقف في وجه تحقيق الحل الأمثل لمشكلة النزوح، كما أشارت التقارير الواردة في العراق إلى أن السلطات في المناطق الأصلية قد تكون غير راغبة في الترحيب بالعائدين، لنفس الأسباب.[٨]

تم طرح عدة استفسارات حول القدرة على اتخاذ قرار حقيقي طوعي في العديد من حلقات النقاش المركزة، كما أعرب المشاركون في أبين عن شعورهم بالتهميش من قبل السلطات المحلية وتعرضهم للضغط حيال عودتهم الى مناطقهم الأصلية، بالإضافة إلى العديد من الضغوطات من المجتمع المحلي وأصحاب الأراضي في البلد المضيف لمخيمات النزوح لدفعهم للمغادرة.[٩] من الجديد بالذكر أيضا أن انخفاض المساعدات أثر بشكل كبير في تعزيز الشعور بالعودة إلى الوطن، وإبرازه بصفته الخيار الوحيد القابل للتنفيذ. تم الإشارة إلى ذلك أيضًا في عدن، حيث أبدت النساء اعتمادهن على المساعدات والدعم للنجاة، وشعورهن بالضغط لمغادرة منطقة النزوح مع انخفاض هذه المساعدات وانقطاعها في بعض الحالات. أشار اثنان من المشاركين الذكور في العراق واللذان نزحا إلى مناطق مختلفة قائلين: "بالتأكيد، بالنظر إلى انخفاض المساعدات والدعم مع مرور الوقت".

بالإضافة إلى ذلك، أفاد العديد من النازحين الداخليين بالنظر إليهم كتهديد أمني خلال المراحل الأولى، والذي لا يعد سلوكا مفاجئًا في خضم الحروب الا أنه مثير للقلق، خاصة ممن هم دون سن الثلاثين بدلًا من معاملتهم كأفراد نازحين، مما جعل الوصول إلى المساعدات و/أو الأسواق أمرًا صعبًا للغاية بالنسبة لهم، وأثار لديهم الشعور بـ "الإذلال" نظرًا للمعاملة التي يتلقونها، مما يجعل التوصل الى حل نهائي لمشكلة النزوح امرًا صعب المنال.

٧الحنين إلى منزل لم يعد موجودًا، المجلس الدنماركي للاجئين، تشرين الثاني 2023، الحنين إلى منزل لم يعد موجودًا: التحديات التي تواجه الأشخاص المجبرين على الفرار من اليمن | المجلس الدنماركي للاجئين.

٨ وثائق خاصة للمجلس الدنماركي للاجئين حول النزوح الداخلي في العراق.

٩تمت الإشارة إليه أيضًا في وثيقة النظرة العامة على الاحتياجات الإنسانية في اليمن لعام 2024.

لقطة: العراق

أحمد، مزارع عراقي يبلغ من العمر 48 عامًا نزح من منزله، يتحدث عن التحديات العميقة التي يواجهها في مخيم للنازحين، حيث أصبحت مهاراته الزراعية قديمة. ويصف قائلاً: "خسارة الاحتلال وصعوبة السيطرة على مهنة جديدة"، مشيراً إلى النضال من أجل إيجاد مصدر رزق جديد وسط الصعوبات الاقتصادية والعزلة الاجتماعية. وزادت المشاكل الصحية التي يعاني منها هو وابنه من تعقيد حالتهما، وعلى الرغم من الرغبة في العودة إلى المنزل، يواجه أحمد عقبات كبيرة.

ويزيد الدمار الذي لحق بمنزله وأراضيه الزراعية، التي تحولت إلى صحراء بسبب النزاع والجفاف، من صعوبة العودة. هناك عوامل مختلفة، بما في ذلك فرص العمل، والعداء المحلي، ونقص البنية التحتية، إلى جانب الوصمة الاجتماعية، تشكل حواجز أمام العودة.

"شعرت بالفرح لفكرة العودة... ولكنني شعرت بالحزن أيضاً لأنني علمت أنني فقدت منزلي". -أحمد

بالنسبة لأحمد، العودة الحقيقية تعني التغلب على هذه التحديات، "وإعادة بناء الحياة رغم الصعوبات التي نواجهها والمأساة والخسارة التي مررنا بها". ويدعو إلى تقديم دعم شامل، بما في ذلك توفير فرص العمل، ومشاريع توظيف الشباب، وتطوير البنية التحتية، ومبادرات بناء السلام المجتمعي، باعتبارها ضرورية لتسهيل العودة التي تعد بالكرامة والأمل.

الاستنتاجات

تشير التجارب الشخصية التي تم جمعها لهذا البحث إلى عدم اتساق الاستجابة للنزوح الداخلي خلال الأزمات الرئيسية الأخيرة في الشرق الأوسط، وبالتالي فإنها تتماشى مع خطة العمل التي تهدف إلى تحسين الاستجابة للنزوح الداخلي.

يسهم الصراع المستمر في تقويض قدرات السلطات الوطنية والمحلية، كما يمكن أن تؤثر مشاركة السلطات الوطنية والمحلية في الصراع على كيفية تعاملها مع النازحين داخليًا. يمكن أن يشعر الأفراد بهذا بشكل خاص في المراحل الأولى من النزوح عندما يكون النزاع النشط قائمًا وحيث يُنظر إلى الشبان في المقام الأول كتهديد أمني عوضًا عن كونهم مواطنين للبلد. يسهم ربط هذه النتائج بتجارب البرامج للمنظمات المشاركة في هذا البحث في تعزيز إجراء المزيد من الأبحاث حول كيفية توفير السلطات المحلية للموارد من جانب الحكومة الوطنية والمجتمع الدولي للجهات المانحة في بداية فترة النزوح.

مع مرور الوقت، يعد انخفاض المساعدات بمثابة دافع مهم في العودة غير الطوعية، مما يؤدي إلى تصاعد التوترات بين المجتمعات المضيفة والنازحين. أظهرت حلقات النقاش المركزة الخاصة بنا، أنه بطبيعة الحال، تعتبر كل حالة نزوح تجربة شخصية مختلفة وأن كل سلوك للمجتمعات المضيفة يعتبر مختلفًا أيضًا، حيث توجد حالات حدد فيها النازحين الداخليين المجتمعات المضيفة على أنها أكثر تعاونًا في توفير الخدمات من السلطات المحلية.

ومع ذلك، عندما يتعلق الأمر بالمساعدة، لوحظ وجود آراء متباينة بخصوص الاستجابة الطارئة، سواءً من حيث التوقيت المناسب أو ملاءمتها، حيث تزايدت الآراء السلبية بشكل كبير فيما يتعلق بعدد عمليات التقييم والتسجيل اللازمة لتلقي المساعدات والقدرة على التأثير على استجابة وكالات المساعدات والحصول على دعم أكثر ملاءمة خاصة مع مرور الوقت.

تختلف تجربة النازحين داخليًا أيضًا بين الذكور والإناث، حيث أن المعايير الاجتماعية والجنسانية في الشرق الأوسط تؤدي إلى الحد من قدرة النساء على التحدث إلى السلطات الحكومية أو وكالات المعونة عند تحديد المساعدة، مما يُقلل من احتمالية مراعاة مخاوفهن في الوصول إلى الخدمات - لا سيما في المواقع النائية أو في ساعات الليل - عند تقديم الخدمات.

يبدو أن النقاشات حول النوايا المستقبلية محدودة وركزت على العودة إلى أرض الوطن، حيث أن النقاش حول خيارات الادماج أو إعادة التوطين إلى أراضٍ أخرى شبه معدوم. قد تشير وكالات المساعدات إلى البيئات السياسية التي تعاني من التحديات إلى ضرورة إجراء مثل هذه النقاشات، في حين يكمن الخطر الأكبر باعتقاد النازحين الداخليين أن خياراتهم الوحيدة هي البقاء في مواقع النزوح والعيش فيها (بتلقي دعم أقل) أو محاولة العودة إلى الوطن، بغض النظر عن عزمهم او استعدادهم لفعل ذلك.

جهات التواصل

المجلس الدنماركي للاجئين - المكتب الإقليمي للشرق الأوسط
م. هيمسلي | مدير التواصل والتأييد الإقليمي | matthew.hemsley@drc.ngo

منصة الحلول الدائمة
أ. رودجرز | منسقة منصة الحلول الدائمة | amy.rodgers@dsp-me.org

منظمة أرض الرحمة للتنمية المستدامة
م. نافيد | رئيس البرامج | head.programs@mercyland.co

مؤسسة آفاق شبابية
و. سيف | مدير البرامج | weamsaif@asfyemen.org

منظمة هوا للإغاثة والتنمية
o.hawa@yahoo.com